

الهايك تواجه المشيشي لسحب مبادرتها التشريعية بشأن الإعلام

توكية الهيئة بما يجد من استقلاليتها وصلاحياتها ووضع اليد على الإعلام من قبل أحزاب متنفذة بما يخدم مصالحها على المستوى الوطني والإقليمي. وحملت الهايك المسؤولية كاملة لرئيس الحكومة في أي محاولة لضرب حرية التعبير والإعلام أو المس من سيادة الدولة وأمنها القومي وسلامة كل مؤسسات القطاع والعالمين بها أو تقويض مسار الانتقال الديمقراطي في تونس.

اتحاد الشغل، ونقابة الصحفيين والهايك اعتبروا أن سحب المشيشي لمقترح الحكومة السابقة خضوعا للحسابات السياسية

وأبدت استغرابها من خطوته التي ساند عبرها مقترحا يستهدف الهيئة واستقلاليتها، داعية الكتل المساندة لحرية الصحافة لإعادة تقديم مبادرة الحكومة السابقة، الأمر الذي استجاب له التيار الديمقراطي.

واعتبرت أن سحب هذه المبادرة يعد تراجعاً عن التزامات الحكومات السابقة ونيلاً من المكاسب التي تحققت في مجال حرية التعبير والراي والإعلام وضرباً لمبدأ استمرارية الدولة وعدم اعتبار للمجهود التي بذلت من أجل صياغة مشروع قانون توافقي يهدف إلى تطوير القطاع وضمان المعايير الضرورية لحرية واستقلاليته.

وقررت الهايك خلال اجتماع طارئ لأعضائها، التوجه إلى النواب المساندين لحرية التعبير والإعلام، لتبني مشروع القانون الأساسي المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري وتقديمه في شكل مبادرة تشريعية، حسب الإجراءات التي ينص عليها الفصل 62 من الدستور والذي يقضي بتوفر عشرة نواب على الأقل، لتقديم مبادرات تشريعية.

تونس - وجّهت الهيئة المستقلة للاتصال السمعي البصري (الهايك) رسالة لرئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي، رافضة خلالها سحب مشروع القانون الأساسي المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري، قبل يوم واحد من مناقشة مقترح مشروع ائتلاف الكرامة الغير للجدل والذي يواجه رفضاً واسعاً من أهل القطاع. وعبرت الهايك عن إدانتها الشديدة لسحب المبادرة التشريعية الشاملة، معتبرة أن ذلك مساندة صريحة لوضع اليد على الهيئة التعديلية واختراق الإعلام وتوظيفه خدمة لمصالح حزبية ضيقة.

وسحبت الحكومة مشروع القانون الأساسي المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري من مجلس نواب الشعب الثلاثاء الماضي أكتوبر قبل يوم من انعقاد الجلسة العامة المقررة للنظر في المبادرة التشريعية الخاصة بتنقيح المرسوم عدد 116 لسنة 2011 مما أثار جدلاً كبيراً ونظم الصحافيون احتجاجاً أمام قبة البرلمان لرفض تمرير المبادرة التشريعية التي تقدم بها ائتلاف الكرامة وإدانة لما قامت به حكومة المشيشي بسحبها للمشروع التوافقي.

ومبادرة الهايك التشريعية تم تقديمها من قبل الحكومة السابقة وصيغت بشكل تشاركي على مدى سنوات وكانت محل توافق من قبل مختلف المؤسسات والوزارات والهيئات والخبراء والمنظمات التونسية والدولية المعنية بالقطاع السمعي البصري، وفقاً ما ذكرت الرسالة.

واعتبر كل من اتحاد الشغل، ونقابة الصحفيين بالإضافة إلى الهايك أن سحب المشيشي لمقترح الحكومة لتنقيح المرسوم 116، بمثابة خضوع للحسابات السياسية لقب تونس والكرامة والنهضة ومعاداة واضحة للإعلام والصحافيين.

وجاء في رسالة الهايك، أن تنقيح المرسوم في نقطتين اثنتين بدرعية تحرير قطاع الإعلام يهدف بصفة واضحة لتحقيق المحاصمة الحزبية في

الحكومة العراقية عاجزة أم متواطئة مع المعتدين على الإعلام

لجنة وزارية للنظر في الاعتداءات على الصحفيين لم تصدر أي تقرير



صحافيو «دجلة» نالوا النصيب الأكبر من الاعتداءات

وقال موظفون في قناة دجلة إنهم تلقوا تهديدات عديدة عبر مكالمات هاتفية وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، وأن رجالاً مسلحين أتوا بحثاً عنهم. وقد أجبرتهم هذه التهديدات الآن جميعاً على الاستقالة من وظائفهم، من خلال منشورات علنية على فيسبوك. لكن حتى هذا لم يكن كافياً لوقف التهديدات، فقد فر ثلاثة الآن من منازلهم. وأفاد أحد الموظفين أنه بعد أن طلب محافظ الديوانية من الدوائر الحكومية "عدم التعامل مع قناة دجلة"، لم يعد بإمكانه الاعتماد على قوات الأمن المحلية للحفاظ على سلامته. في محافظة واسط، حيث يقم موظف آخر، دعا المحافظ قوات الأمن إلى منع أي شخص يحمل شارة قناة دجلة من تغطية ما يحدث في المحافظة.

وأضافت أن "اغتيالات الصحافيين تمر دون أي عقاب، علماً بأن التحقيقات التي تفتح بشأنها لا تؤدي إلى أي نتائج مجدية، بحسب أقارب الضحايا". وتابعت "بل إن الوضع أكثر خطورة مما يبدو، حيث توجد الدولة في موقف ضعيف إلى حد يجعل من المستحيل تحديد ما إذا كانت الميليشيات المتدخلة في الساحة العراقية تعمل لصالح الحكومة أم أن الوضع يخرج بالفعل عن سيطرة السلطات، التي لم تدخر جهداً في منع أي بث مباشر وتعطيل خدمة الإنترنت وفرض حظر التغطية على العشرات من المنابر الإعلامية بموجب قرار اتخذته هيئة تنظيم الإعلام".

شعائر إحدى الطوائف الدينية بموجب المادة 372 من قانون العقوبات العراقي". وتابعت "على مدى السنوات القليلة الماضية، قابلت هيومن رايتس ووتش أكثر من عشرة صحفيين كانوا ضحايا اعتداءات عنيفة، بما في ذلك من قبل القوات الحكومية، ولم يعرف أحد منهم بوجود هذه اللجنة أو تم التواصل معه من قبلها. إذا كانت موجودة، من الواضح أنها لا تأخذ وظيفتها على محمل الجد. بعد إحراق محطة تلفزيونية علناً، ما الذي ينبغي أن يحدث أكثر من ذلك كي تتعامل السلطات العراقية مع هذه الاعتداءات بجدية؟".

وعلمياً لم يذكر أحد من الصحافيين وجود هذه اللجنة، بل جاء فقط في خطاب السفارة العراقية في بيروت مكتب منظمة مراقبة حقوق الإنسان في بيروت في الثامن من أكتوبر الجاري، حيث نقلت السفارة رد وزارة الداخلية العراقية على تقرير أعدته المنظمة قبل ستة أشهر عن عدد الملاحقات المتزايد ضد الصحافيين بموجب قوانين التشهير والتخريب في البلاد.

وجاء في الرد أن الحكومة شكلت لجنة وزارية "للنظر في قضايا الاعتداءات على الصحافيين" في 2016. وأن اللجنة لا تزال تعمل، لكنها لم تقدم أدلة على أي تقارير أو نتائج أخرى من قبل اللجنة.

ونوهت منظمة العفو في تقرير نشرته على موقعها الإلكتروني الثلاثاء، إلى حادثة إحراق مقر قناة "دجلة" في بغداد بعد أن بثت حفلاً موسيقياً في يوم عاشوراء المنعقد عند الشيعية. فعرضت مكاتب القناة المملوكة لجمال الكربولي، وهو سياسي من الأئمة، لأضرار بالغة خلال الحادث الذي وقع في 31 أغسطس. وتساءلت المنظمة "لكن كيف استجاب المسؤولون العراقيون منذ ذلك الحين لهذا العمل الخطير؟ لم يحققوا مع من أضرموا النار، بل أصدروا مذكرة توقيف بحق الكربولي، بدعوى أن البث أساء إلى

تترك الحكومة العراقية وسائل الإعلام والصحافيين الذين يواجهون الاعتداءات والتهديدات لمصيرهم، دون أي تحرك لحمايتهم في أحسن الأحوال، في حين أن اللجنة المفترض بها البحث في هذه الاعتداءات لم تقم بأي عمل ولم تتواصل مع أي صحفي.

بغداد - يؤكد صحافيون عراقيون أنه لا يمكن الاعتماد على القوات الأمنية لحمايتهم من التهديدات والاعتداءات التي يتعرضون لها على خلفية عملهم الصحفي، بل على العكس كانت الأجهزة الحكومية في الكثير من المرات تساند المعتدين بذرائع مختلفة، بينما اللجنة الحكومية المكلفة بالتحقيق في الاعتداءات على الصحفيين لم تقم بأي عمل يذكر ولم يسمع بها غالبية الصحفيين.

وتؤكد تقارير المنظمات الدولية إضافة إلى شهادات الصحافيين العراقيين أن الحكومة تقف متفرجة أمام الاعتداءات المتواصلة ضد وسائل الإعلام، وأنه لا يوجد أي خطوات فعلية لمنع الاعتداءات خلافاً للاعتداءات الحكومية.

وقالت بلقيس والي الباحثة المختصة في العراق، بقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية إن "اللجنة (حماية الصحفيين) التي تدعي الحكومة أنها أنشأتها إما غير موجودة أو لم تأخذ قط أي خطوات للتحقيق في الهجوم على أي صحفي. وهذا تصرف جائر نظراً إلى أن الصحفيين يواجهون تهديدات كل يوم، منها ما يمس حياتهم".



محمد بولاندي

الحكومة لم تفعل أي شيء للأسف وبولندي تقوده مجاميع مسلحة

لا مجال لصمود الصغار في حرب منصات البث

وجذب هذا المشروع أسماء بارزة في المجال، من ستيفن سبيلبرغ وغيره من ديل تورو إلى جينيفر لوبيز وريز ويزرسون. ويسعى كاتزنبرغ إلى بيع هذه المحتويات، وقد تواصل مع عدد من مسؤولي آبل وفيسبوك وإن.بي.سي يونيفرسال مثلاً، لكن محاولاته ذهبت سدى، وفق "ذي إنفورميشن". وكانت "كويبي" قد طرحت 50 برنامجاً في اليوم الأول من تشغيلها.

ونظراً للصعوبات المالية الناجمة عن الأزمة الصحية، مهدت المنصة مدة عرضها التجريبي من أسبوعين إلى 90 يوماً. وتبلغ كلفة الاشتراك فيها خمسة دولارات في الشهر مع إعلانات أو ثمانية دولارات بلا فواصل إعلانية. لكن يبدو أن هذه الاستراتيجية لم تنجح تماماً. وبحسب الصحافة الأميركية، كانت "كويبي" تعول على الملايين من المشتركين بحلول أبريل 2021، لكنها لم تكسب سوى بضع مئات الآلاف في خلال ستة أشهر.

وبلغت حرب منصات البث التدفقي في الولايات المتحدة أشدها، في وقت تستعد المجموعات العملاقة في مجال التكنولوجيا والإعلام لإطلاق خدماتها الخاصة في هذا القطاع.



«كويبي» قد تضطر للإغلاق

سان فرانسيسكو - تشهد منصات البث التدفقي ارتفاعاً متواصلاً وبلغ حجم مستخدمي الشركات الكبرى أرقاماً قياسية خلال فترة الحجر الصحي، إلا أن الشركات الناشئة في هذا المجال تواجه صعوبات بالاستمرار في ظل قطاع شديد المنافسة، حيث تبحث خدمة "كويبي" للتسجيلات القصيرة بتقنية البث التدفقي عن مشتر.

وأفاد الموقع الأميركي "ذي إنفورميشن" أن "كويبي" لم تخف نيّتها إعداد نشرات إخبارية يومية وبرامج رياضية وحلقات ترفيهية، وهو محتوى من الصعب إنتاجه في أوقات العزل العام، لكنها الآن في خضم أزمة كورونا وتبحث عن جهة تشتريها تحت طائلة الإغلاق.

وتكثف الموقع أن المدير السابق لاستوديوهات "ديزني" ومؤسس المنصة جيفري كاتزنبرغ قال لأشخاص في المجال إنه قد يضطر إلى إغلاق الشركة. وطرحت "كويبي" في الولايات المتحدة وكندا قبل ستة أشهر أملة في إحداث تغيير في مجال محتويات الفيديو مع برامج أصلية مدتها عشر دقائق عالية النوعية تقدم بواسطة تكنولوجيا مخصصة بالكامل للهواتف الذكية والأجهزة المحمولة.

ترامب ينسحب من مقابلة تلفزيونية مهدداً ببثها قبل موعدها

وذكر ترامب في تغريدة على تويتر "يسعدني أن أبلغكم أنه من أجل الدقة في نقل المعلومة، أفكر في نشر مقابلي مع ليزلي ستال لبرنامج 60 دقيقة قبل موعد بثها".

وأضاف "سأقوم بذلك حتى يتمكن الجميع من أخذ لمحة عما تدور حوله المقابلة الوهمية والمحتجزة". وفي تغريدة أخرى وصف ترامب المقابلة بأنها "تدخل انتخابي مروّع"، وجاءت المقابلة قبل أسبوعين من الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في 3 نوفمبر.

ولطالما اتهم ترامب وسائل الإعلام الأميركية بالتحيز ضده ونشر أخبار مزيفة بشأنه حتى قبل وصوله لسدة الحكم، خلال حملته الانتخابية 2016. ويتجدد بشكل مستمر هجوم الرئيس على الإعلام وإصدار تصريحات مناهضة له، ووصل الأمر إلى دعوة الإدارة الأميركية إلى تأسيس وكالة إعلامية حكومية، وإصدار البيت الأبيض أوامر وقف الاشتراكات في صحف "واشنطن بوست" و"نيويورك تايمز". وقال في فعالية انتخابية في نيفادا، قبل أيام قليلة إن الديمقراطيين ليسوا وحدهم، وإنما يساعدهم الإعلام المزيف وعمالقة التكنولوجيا، مقمها بإيهم بمعاملة المرشح الديمقراطي، جو بايدن بمحابة.

مشيراً إلى أنها تريد أن يفوز بايدن. لم تهدأ المشاحنات بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب والصحافيين حتى خلال حملته الانتخابية، إذ انسحب من مقابلة تلفزيونية موجهة انتقادات لاذعة للصحافية.

وانتقد ترامب صحافية من فريق برنامج "60 دقيقة" على شبكة "سي.بي.إس." بعدما أجرت مقابلة تلفزيونية معه، متهماً إياها بالتحيز.

الرئيس الأميركي انتقد صحافية من فريق برنامج «60 دقيقة» على شبكة «سي.بي.إس.» متهماً إياها بالتحيز ضده

وهدد ترامب بنشر المقابلة قبل موعد بثها المقرر، الأحد المقبل، في حين قالت شبكة "سي.بي.إس." عبر تويتر إن الرئيس الأميركي قطع المقابلة مع الصحافية ليزلي ستال قبل انتهاء وقتها من دون أن تذكر تفاصيل أخرى. وسبق أن قالت وسائل إعلام استناداً إلى مصادر مطلعة إن الرئيس الأميركي قطع حديثه خلال تصوير المقابلة مع المواد التي تم تسجيلها كافية للنشر.

وجاءت المقابلة قبل أسبوعين من الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في 3 نوفمبر. ولطالما اتهم ترامب وسائل الإعلام الأميركية بالتحيز ضده ونشر أخبار مزيفة بشأنه حتى قبل وصوله لسدة الحكم، خلال حملته الانتخابية 2016. ويتجدد بشكل مستمر هجوم الرئيس على الإعلام وإصدار تصريحات مناهضة له، ووصل الأمر إلى دعوة الإدارة الأميركية إلى تأسيس وكالة إعلامية حكومية، وإصدار البيت الأبيض أوامر وقف الاشتراكات في صحف "واشنطن بوست" و"نيويورك تايمز".

وقال في فعالية انتخابية في نيفادا، قبل أيام قليلة إن الديمقراطيين ليسوا وحدهم، وإنما يساعدهم الإعلام المزيف وعمالقة التكنولوجيا، متهماً إياهم بمعاملة المرشح، جو بايدن بمحابة. وأشار إلى أن عمالقة التكنولوجيا لا تريد فضح بايدن، مشيداً بنيويورك بوست، الصحيفة التي نشرت مقالاً حول ابن بايدن إتهمه بوجود صلة بينه وبين أوكرانيين أرادوا استخدام نفوذ والده عندما كان نائباً للرئيس الأميركي، وأوضح أن عمالقة التكنولوجيا منعت إعادة مشاركة هذا المقال.

وأضاف أن وسائل الإعلام الأميركية تنظر إليه على أنه أكثر شخص غير جذاب في العالم، رغم أنه يزيد من مبيعاتها،